

آليات مواجهة الهجرة غير الشرعية بين التجريم و التنمية

أ.ميلود بن عبد العزيز،جامعة باتنة

مقدمة:

على امتداد التاريخ البشري، ما فتئت الهجرة تشكل تعبيرا على رغبة الفرد في التغلب على الظروف الصعبة و الهروب من الفقر، وبدء حياة جديدة توفر له الحق في العيش الكريم.

واليوم أدى التطور غير المسبوق لوسائل الإعلام والاتصال والمعلوماتية إلى زيادة عدد الأفراد الراغبين في الانتقال إلى أماكن أخرى توفر الشغل،كانعكاس أول للعملة الليبرالية في بلدان العالم الثالث. وقد عرفت ظاهرة الهجرة غير الشرعية تغيرات مهمة في أشكالها (هجرة النساء، هجرة الأطفال، هجرة الأدمغة....)، و أساليب تحقيقها (الحرق، التحايل على القانون، واللجوء السياسي....) بزيادة اتساق أسواق العمالة و المجتمعات بالطابع العالمي، واتساع الهوة بين دول الجنوب و الشمال.

كما شهدت بلدان المغرب العربي- والجزائر على وجه الخصوص- منذ العقدين الأخيرين تزايدا في أعداد المهاجرين غير الشرعيين، و الذين يحاولون عبور ضفتي المتوسط والأطلسي إلى دول الإتحاد الأوروبي،وهو ما وضحته بيانات منظمة الهجرة الدولية، بأن حجم الهجرة غير الشرعية إلى دول الإتحاد الأوروبي يصل إلى نحو 1.5 مليون شخص، تعرض أغلبهم لظروف ومصاعب جمة تنتهي بكثير منهم إلى الموت غرقا.

هذا، ويقر الواقع اليومي أنه من الصعب أن تقرأ مجلة أو جريدة أو تشاهد التلفزيون دون أن تشدك الأنباء إلى ظاهرة الهجرة غير الشرعية، وإن كانت التسميات الإعلامية الشائعة (قوارب الموت، نحو شواطئ الوهم....وغیرها) تحوي مضامين التهويل و الإثارة و التحذير، فإن المشكلة تتجاوزها إلى حقيقة معضلة تتفاقم بحدة و قسوة. وقد تتسع بواعث الهجرة غير الشرعية و أسبابها و انعكاساتها المتنوعة، بيد أن هناك قصور واضح في اللجوء إلى المعالجات الآنية المتمثلة في إحكام الرقابة الأمنية على الحدود وتنفيذ العقوبات الصارمة؛ حيث نجد في هذا المجال أن المشرع الجزائري قد تبنى من خلال التعديلات الأخيرة لقانون العقوبات- وذلك من خلال موافقة مجلس الوزراء المنعقد بتاريخ 31 أوت 2008 على مشروع قانون ينص على تعديل قانون العقوبات- تجريم الخروج غير الشرعي من التراب الوطني بعقوبة قد تصل إلى ستة أشهر سجنًا، وكذلك تجريم الضلوع غير الشرعي في حركة هجرة الأشخاص ومعاقبة الأشخاص المسؤولين عن شبكات الهجرة غير القانونية بعقوبات قد تصل إلى عشر

سنوات سجننا...، لكن السؤال المطروح: هل مثل هذه الحلول أصبحت كافية ومجدية في مثل هذه المشكلات ذات الطابع الأمني والإجرامي من جهة والطابع الإنساني المقلق من جهة أخرى.

وللإجابة على هذا التساؤل و تبصير القارئ بهذه المشكلة ، آثرنا تقسيم هذه الدراسة إلى مقدمة و مبحثين وخاتمة. حيث تناول المبحث الأول مفاهيم حول تطور الهجرة غير الشرعية وأسبابها، أما المبحث الثاني فتناول آليات التصدي لظاهرة الهجرة غير الشرعية، وخاتمة ضمناها مجموعة من النتائج و التوصيات.

المبحث الأول: توصيف ظاهرة الهجرة غير الشرعية:

السفر للخارج حلم يراود الشباب ..إنه حلم ليس وليد العصر والظروف رغم أن كلا العنصرين يشكلان أهم أسباب هجرة الشباب. أما المشكلة الحقيقية فهي أن الراغبين في الهجرة سواء بالطرق الشرعية أو غير الشرعية تقتصر فقط على العمالة البسيطة التي يمكن أن تقبل أدنى الأعمال بأدنى الأجور، ولكنهم الآن أصبح بينهم خريجو مختلف الكليات الجامعية من حاملي الشهادات العليا. وإذا كان السفر في حد ذاته يمثل طموحات لدى كثير من الشباب فإن الغربة والبعد عن الأهل و الوطن ما زالت رادعة للكثيرين منهم... كيف يفكر الشباب في السفر وفي العمل؟ وما الذي يقودهم في بعض الأحيان إلى فقدان حياتهم من أجل تأشيرة هجرة غير مفهومة العواقب؟

المطلب: تعريف الهجرة غير الشرعية وتطورها:

الفرع الأول: تعريف الهجرة غير الشرعية:

أولاً: تعريف الهجرة:

إن كلمة هجرة جاءت في اللغة العربية من (الهَجْر) ضد الوصل ، والاسم (المهجر) و (المُهَاجِر) من أرض إلى أرض ترك الأولى للثانية ، و (التَّهَاجُر) التقاطع²¹⁶ ، فمصطلح الهجرة في اللغة العربية يقابل مصطلحات ثلاثة مجتمعه في اللغة الإنجليزية ، فهناك مصطلح Migration الذي يشير إلى عملية الانتقال أو الحركة المستهدفة للهجرة ، في حين يشير مصطلح emigration إلى هذه الحركة في علاقتها بالوطن الأصلي ؛ أي أنه يشير إلى حركة الهجرة المغادرة ، أي النقلة إلى الخارج ، فكأنه

²¹⁶ - الشيخ الإمام محمد بن أبي بكر الرازي ، مختار الصحاح، دار الحديث ، القاهرة، 2003، ص 368-369

يشير إلى الحركة في علاقتها بموطن الإرسال ، أما مصطلح immigration فإنه يشير إلى دخول المهاجرين ، وإقامتهم بالفعل في موطن الاستقبال²¹⁷.

فالهجرة ظاهرة قديمة قدم الإنسان نفسه منذ أن وضع قدماء فوق هذه البسيطة، وقد بدأت الهجرة منذ بداية التاريخ البشري بصورة لم تحددها قوانين ولا تنظيمات أو تشريعات مفتعلة وإنما كانت حرة لم تقيدها حدود ولا موانع، فهي ظاهرة اجتماعية يتم من خلالها التقاء الجماعات البشرية والتحامهم، حيث أنها كانت ملازمة للإنسان فرضتها عليه الظروف الاجتماعية والسياسية والحروب والمنازعات وانتشار الأوبئة والأمراض. فتنقل الجماعات إلى أماكن أخرى كلما ضاقت بهم سبل العيش وتوسعت طرق الحياة و الأمان.

وتعني الهجرة Migration بصفة عامة: انتقال الفرد للعيش من مكان إلى آخر أو من مكان إقامته وبيئته الطبيعية والاجتماعية إلى بيئة طبيعية واجتماعية أخرى سواء داخل حدود الدولة أو خارجها²¹⁸. كما تعرف الهجرة على أنها انتقال الفرد أو الجماعة من منطقة إلى الإرسال أو منطقة الأصل Place of origin إلى منطقة الاستقبال أو مكان الوصول Place of destination²¹⁹.

وتنقسم الهجرة إلى نوعين:

1- الهجرة الداخلية internal Migration: وهي التي تحدث داخل الحدود الجغرافية و السياسية للدولة الواحدة.²²⁰

2- الهجرة الخارجية (الهجرة الدولية international Migration : ويشمل هذا النوع من الهجرات الانتقال المكاني عبر حدود الدول ليس فقط الدول المتجاورة، بل ومن قارة الى أخرى وذلك بهدف الإقامة الدائمة أو المؤقتة لي يعبر فيتها الفرد أو الجماعة الحدود الجغرافية إلى دولة أخرى بهدف الإقامة الدائمة أو المؤقتة²²¹.

²¹⁷ -عبد الله عبد الغني غانم، المهاجرون دراسة سوسيوأنثروبولوجية ، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2002، ص 15.

218- إبراهيم أحمد أبو القاسم، المهاجرون الليبيون في البلاد التونسية، مؤسسة عبد الكريم، ب.ت، ص 17- أحمد علي إسماعيل، أسس علم السكان، دار الثقافة والنشر و التوزيع، القاهرة، 1997، ص 57.

219- علي عبد الرزاق جلي، علم اجتماع السكان، دار النهضة العربية بيروت، 1984، ص 218.

220 - أحمد علي إسماعيل ، أسس علم السكان و تطبيقاته الجغرافية ، دار الفحالة ، لقاهرة ، ط 8 ، 1997، ص 95.

221- فتحي محمد أبو عيانة، دراسات في علم السكان، دار النهضة العربية، بيروت، 1985، ص 159.

هذا وقد ورد مفهوم الهجرة في القرآن الكريم و السنة النبوية الشريفة عندما أوحى الله تعالى إلى رسوله الكريم بالهجرة من مكة إلى المدينة بعيدا عن سلطان الظلم و الطغيان، قال تعالى: ﴿قالوا فيم كنتم قالوا كنا مستضعفين في الأرض قالوا ألم تكن أرض الله واسعة فتهاجروا فيها﴾²²². كما حدث ذلك عندما هاجر النبي صلى الله عليه وسلم إلى مكان جديد يصلح للدعوة الإسلامية، وفي هذا يقول صلى الله عليه وسلم ﴿إنما الأعمال بالنيات وإنما لكل امرئ ما نوى، فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله فهجرته إلى الله ورسوله، ومن كانت هجرته لدنيا يصيبها أو امرأة يتزوجها فهجرته إلى ما هاجر إليه﴾²²³.

ثانيا- الهجرة غير الشرعية:

يعتبر بعض الباحثين الهجرة غير الشرعية جريمة، بينما يعتبرها آخرون انتهاكا للقانون بدون ضحايا، حيث تعد الهجرة غير الشرعية أو غير القانونية أو غير النظامية ظاهرة عالمية، وهي تعني أن المهاجرين يدخلون البلاد دون تأشيرات دخول مسبقة أو لاحقة، حيث يلجأ المهاجرين غير الشرعيين²²⁴ إلى أساليب عديدة للوصول إلى تلك البلدان مثل التعاقد مع شركات التهريب، أو التسلل من خلال الحدود والزواج المؤقت الشكلي الذي يهدف إلى الحصول على الإقامة حسب قوانين الهجرة المتبعة في بعض البلدان، والبعض الآخر يستخدم الوثائق والجوازات المزورة ، كما أن هناك بعض السائحين والطلاب الذين يعودون إلى أوطانهم بعد انقضاء فترة إقامتهم المحددة. وفي هذه الحالة تصبح إقامتهم غير مشروعة، ما قد يعرضهم لكثير من الأخطاء كما هو حال المهاجرين غير الشرعيين إلى دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية²²⁵. وقد نشطت حركة التهريب البشري في الدول الفقيرة ذات الأعداد السكانية المتزايدة وذات معدلات الفقر المرتفعة في الدول الإفريقية وبعض الدول الآسيوية ودول أمريكا الجنوبية.

222- سورة النساء، الآية: 97.

223- مسلم، صحيح مسلم، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د.ت، ج3، ص1515،

كتاب:الإمارة، باب: بيان قدر ثواب من غزا فغنم و من لم يغنم..، حديث رقم: 3530 .

224 - هم أولئك الذين يدخلون أي دولة بدون أوراق رسمية خاصة بالهجرة الوافدة، وكذلك الذين يدخلون بدون تصريح، والذين يدخلون بوثائق مزورة أو بتصاريح مؤقتة ولكنهم تجاوزوا مدة تلك التصاريح، والذين يدخلون عن طريق التسلل عبر الحدود. أنظر: ربيع كمال كردي صالح، الأبعاد الاجتماعية والثقافية لهجرة المصريين الريفيين إلى إيطاليا - دراسة أنثروبولوجية في قرية تطوان بمحافظة الفيوم ، رسالة دكتوراه، قسم علم الاجتماع ، جامعة عين الشمس ، مصر

225- عمر معن خليل، الآثار الاجتماعية لظاهرة تهريب المهاجرين غير الشرعيين، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، المملكة العربية السعودية ، 2004، ص4-5 .

هذا، ويعني تهريب المهاجرين "تدبير الدخول غير الشرعي لشخص ما إلى دولة أخرى ليست موطناً أو لا يعد من المقيمين الدائمين فيها، من أجل الحصول بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على منفعة مالية أو منفعة أخرى". وغالباً ما يتم التهريب البشري عن طريق عصابات منظمة مقابل كسب مادي من خلال شبكات التهريب العالمية التي يعمل فيها من لهم خبرات في قوانين الهجرة والجنسية والإقامة. وتستخدم هذه العصابات ممرات برية وبحرية لا تخضع للرقابة والتفتيش من قبل رجال الحدود، وذلك مقابل مبالغ مالية دون تقديم أية ضمانات أمنية أو صحية خلال رحلة التهريب، والتي غالباً ما يتعرضون فيها إلى الغرق في وسط البحر بسبب الأعداد الكبرى التي تحملها القوارب وما نجا منهم يكون عرضة للإرهاق ومختلف الأمراض²²⁶. ويلعب المهربون دوراً في الابتزاز واستغلال الظروف الاقتصادية المتردية التي يعاني منها طالبوا الهجرة غير الشرعية، حيث تقدر بعض الدراسات أن أرباح تجارة تهريب البشر إلى الاتحاد الأوروبي تقدر بنحو خمس مليارات دولار سنوياً يذهب نصفها تقريباً لصالح المافيا الفيتنامية التي تعد الأنشطة بين مافيات التهريب الدولية²²⁷، وبذلك يمكن القول أن مفهوم الهجرة غير الشرعية يشمل كافة صور الدخول غير الشرعية من دولة إلى أخرى، أو من قارة إلى أخرى دون الخضوع للضوابط والإجراءات الرسمية السليمة للتواجد الشرعي المعمول بها في هذه الدول.

الفرع الثاني- تطور ظاهرة الهجرة غير الشرعية:

رغم أن الهجرة تمثل واحداً من أكثر المفاهيم تداولاً في الفترة الأخيرة، فإنها غالباً ما يتم توظيفها بشكل ملتبس ومبهم، وذلك بسبب تباين الأطروحات المعرفية وازدياد وجهات النظر التي يتم من خلالها التعامل مع هذا المفهوم، ويمكن القول إن القرن الماضي هو قرن الهجرات بامتياز، ويمكن خلال هذه الفترة التمييز بين محطتين في عمليات الهجرة حدثتا خلال:

النصف الأول من القرن الماضي:

حيث كانت الهجرة تتم من الشمال نحو الجنوب، وذلك بدءاً من الرحلات الاستكشافية التي قام بها الرحالة الأوروبيون نحو العوالم الجديدة، وجاءت بعدها الهجرات السياسية والعسكرية التي قامت بها الدول الأوروبية إلى جنوب المتوسط وأعماق إفريقيا محكومة بالبحث عن موارد إنتاجية في إطار سباق

226- *الهجرة غير الشرعية في ليبيا: تهريب المهاجرين غير الشرعيين، تجارب جمهورية السودان،* 2004، ص 5.

227- تميم ضاحي خلفان، الآثار الأمنية لظاهرة تهريب المهاجرين غير الشرعيين: *الهجرة غير الشرعية في ليبيا،* 2004.

الدول الاستعمارية وغزو آفاق جغرافية جديدة لتحقيق مجتمع الوفرة والظفر بالسباق نحو التفوق
228 .

النصف الثاني من القرن الماضي:

فخلال الحربين العالميتين لم تتردد بريطانيا وفرنسا مثلاً من اللجوء إلى مستعمراتها من أجل تجنيد
عدد كبير من الناس، حيث تم تجنيد ما بين 70 و 90 ألفاً مغربي خلال الحرب العالمية الثانية من قبل
229 .

أما بعد الحربين العالميتين واللتين أفرزتا وضعاً جديداً، وجدت خلاله كل من فرنسا وإنجلترا وألمانيا
وإيطاليا نفسها وقد خرجت للتو من الحرب فاقدة لقوتها البشرية ولم تعد تتوفر على السواعد اللازمة
لبناء الغد، وفي حاجة ماسة إلى مزيد من العمالة الأجنبية لتحقيق النمو المتوقع، ومن ثم شرعت في
الهجرة الجماعية التي تمت من الجنوب نحو الشمال خلال العقود الثلاثة الأخيرة من القرن الماضي كانت
المرحلة الأولى (قبل 1975):

اللافت للنظر أن أوروبا التي كانت في بداية القرن العشرين بلداً مصدراً للهجرة، تحولت إلى أرض
استقبال بل ومن أهم المناطق المستقبلية للمهاجرين، حيث شكلت العقود الثلاثة الأخيرة من القرن الماضي
مرحلة حاسمة في رسم معالم جديدة للهجرة في حوض المتوسط، تميزت بتسجيل تدفق واسع لأنواع
الهجرة من الجنوب وهو ما يمكن تقسيمه إلى ثلاث محطات زمنية مترابطة ومتداخلة وهي:

المرحلة الأولى (قبل 1975):

وخلال هذه المرحلة كانت الدول الأوروبية لا تزال بحاجة ماسة إلى مزيد من العمالة القادمة من
الجنوب عبر قنات التجمع العائلي، وأهم ما يميز هذه المرحلة أن المهاجر الجنوبي تمكن من فهم قواعد اللعبة في دول

228- عبد الوهاب الرامي، المعهد العالي للإعلام و الاتصال، المغرب، عن موقع www.aljazeera.net

229- محمد نضيف، الهجرة السرية وتفشي ظاهرة الزواج المختلط، مداخلة بنودة حول الزواج في العلاقات المغربية الأوروبية،

المرحلة الثالثة (1995 إلى يومنا هذا):

أخذت هذه المرحلة طابعا أمنيا صارما، لجأت من خلاله الدول الأوروبية إلى نهج سياسة أمنية محكمة عبر تنفيذ مقررات القانون الجديد للهجرة، والذي يستند إلى تبني إجراءات صارمة بخصوص مسألة التجمع العائلي، وإبرام اتفاقيات مع دول الجنوب حول ترحيل المهاجرين غير الشرعيين²³³. هكذا يتضح انه في ظل تشديد قوانين الهجرة إلى دول الاتحاد الأوروبي استفحلت ظاهرة الهجرة غير الشرعية في ظل تشديد قوانين الهجرة إلى دول الجنوب حول ترحيل المهاجرين غير الشرعيين²³³. أبرزها ما شهدته العالم من مشاهد غرق مؤثرة فيما بين دول الجنوب و دول الشمال.

المطلب الثاني- دوافع الهجرة غير الشرعية:

تعتبر الهجرة غير الشرعية ظاهرة عالمية موجودة في كثير من دول العالم - دول الشمال - دول الجنوب - الهجرة إلى أوروبا أصبحت إحدى القضايا المزعجة التي تحظى باهتمام كبير في السنوات الأخيرة، ولحولة فهم ظاهرة الهجرة غير الشرعية لا بد من تقصي أسبابها، والتي يمكن إجمالها في العوامل التالية:

الفرع الأول- العوامل الاقتصادية:

ويتضح ذلك من خلال التباين الكبير في المستوى الاقتصادي بين البلدان المصدرة للهجرة والتي تشهد - دول الشمال - افتقارا إلى عمليات التنمية وقلة فرص العمل، وانخفاض الأجور ومستويات المعيشة، وما يقابله من ارتفاع مستوى المعيشة والحاجة إلى الأيدي العاملة في الدول المستقبلة للهجرة²³⁴، كما أن رغبة المرء في تحسين مركزه من الناحية الاقتصادية؛ البحث عن فرص أفضل كانت هي الدافع المسيطر في الهجرة الدولية الحديثة²³⁵. دول الشمال - دول الجنوب - البلدان النامية وتدهور الأوضاع الأمنية والاقتصادية في العديد من مناطق الجنوب - دول الشمال - دول الجنوب - إلى جانب انتشار الفقر والبطالة، وحدوث الكثير من - دول الشمال - دول الجنوب - ساهمت بشكل كبير في تسارع ظاهرة الهجرة غير الشرعية نحو أوروبا.²³⁶

233- محمد نضيف، الهجرة السرية وتفشي ظاهرة الزواج المختلط، مرجع سابق. ص 100.

L'annuaire de la méditerranée 1997

234 - عبد الله عبد الغني غانم، المهاجرين في دول الشمال، المجلس الوطني لحقوق الإنسان، 1990، ص 25.

235 - . لوييس، ترجمة راشد البراوي، مشكلات السكان في دول الشمال، 1969، ص 744.

236 - GCIN، المجلس الوطني لحقوق الإنسان، 2005، ص 100.

- khachani.Mohamed, migration, transfert et développement au Maroc, institut universitaire euro péan, Italie, 2005

سوق العمل:

إن العولمة ما فتئت تعمق الهوة بين دول الشمال و دول الجنوب في مستوى التقدم الاقتصادي و خاصة في ميدان التكنولوجيات المتطورة، هذا الوضع أدى إلى تقسيم جديد للأنشطة الاقتصادية على المستوى العالمي، وتمرکز جل أنشطة الخدمات التكنولوجية الحديثة في دول الشمال، ومن ثم ظهور الطلب على اليد العاملة المهاجرة ذات المستوى الثقافي والعلمي المرتفع، وهكذا أخذت دول الإتحاد الأوروبي أعدادا متزايدة من الأساتذة ^١ ^٢ ^٣ ^٤ ^٥ ^٦ ^٧ ^٨ ^٩ ^{١٠} ^{١١} ^{١٢} ^{١٣} ^{١٤} ^{١٥} ^{١٦} ^{١٧} ^{١٨} ^{١٩} ^{٢٠} ^{٢١} ^{٢٢} ^{٢٣} ^{٢٤} ^{٢٥} ^{٢٦} ^{٢٧} ^{٢٨} ^{٢٩} ^{٣٠} ^{٣١} ^{٣٢} ^{٣٣} ^{٣٤} ^{٣٥} ^{٣٦} ^{٣٧} ^{٣٨} ^{٣٩} ^{٤٠} ^{٤١} ^{٤٢} ^{٤٣} ^{٤٤} ^{٤٥} ^{٤٦} ^{٤٧} ^{٤٨} ^{٤٩} ^{٥٠} ^{٥١} ^{٥٢} ^{٥٣} ^{٥٤} ^{٥٥} ^{٥٦} ^{٥٧} ^{٥٨} ^{٥٩} ^{٦٠} ^{٦١} ^{٦٢} ^{٦٣} ^{٦٤} ^{٦٥} ^{٦٦} ^{٦٧} ^{٦٨} ^{٦٩} ^{٧٠} ^{٧١} ^{٧٢} ^{٧٣} ^{٧٤} ^{٧٥} ^{٧٦} ^{٧٧} ^{٧٨} ^{٧٩} ^{٨٠} ^{٨١} ^{٨٢} ^{٨٣} ^{٨٤} ^{٨٥} ^{٨٦} ^{٨٧} ^{٨٨} ^{٨٩} ^{٩٠} ^{٩١} ^{٩٢} ^{٩٣} ^{٩٤} ^{٩٥} ^{٩٦} ^{٩٧} ^{٩٨} ^{٩٩} ^{١٠٠} ^{١٠١} ^{١٠٢} ^{١٠٣} ^{١٠٤} ^{١٠٥} ^{١٠٦} ^{١٠٧} ^{١٠٨} ^{١٠٩} ^{١١٠} ^{١١١} ^{١١٢} ^{١١٣} ^{١١٤} ^{١١٥} ^{١١٦} ^{١١٧} ^{١١٨} ^{١١٩} ^{١٢٠} ^{١٢١} ^{١٢٢} ^{١٢٣} ^{١٢٤} ^{١٢٥} ^{١٢٦} ^{١٢٧} ^{١٢٨} ^{١٢٩} ^{١٣٠} ^{١٣١} ^{١٣٢} ^{١٣٣} ^{١٣٤} ^{١٣٥} ^{١٣٦} ^{١٣٧} ^{١٣٨} ^{١٣٩} ^{١٤٠} ^{١٤١} ^{١٤٢} ^{١٤٣} ^{١٤٤} ^{١٤٥} ^{١٤٦} ^{١٤٧} ^{١٤٨} ^{١٤٩} ^{١٥٠} ^{١٥١} ^{١٥٢} ^{١٥٣} ^{١٥٤} ^{١٥٥} ^{١٥٦} ^{١٥٧} ^{١٥٨} ^{١٥٩} ^{١٦٠} ^{١٦١} ^{١٦٢} ^{١٦٣} ^{١٦٤} ^{١٦٥} ^{١٦٦} ^{١٦٧} ^{١٦٨} ^{١٦٩} ^{١٧٠} ^{١٧١} ^{١٧٢} ^{١٧٣} ^{١٧٤} ^{١٧٥} ^{١٧٦} ^{١٧٧} ^{١٧٨} ^{١٧٩} ^{١٨٠} ^{١٨١} ^{١٨٢} ^{١٨٣} ^{١٨٤} ^{١٨٥} ^{١٨٦} ^{١٨٧} ^{١٨٨} ^{١٨٩} ^{١٩٠} ^{١٩١} ^{١٩٢} ^{١٩٣} ^{١٩٤} ^{١٩٥} ^{١٩٦} ^{١٩٧} ^{١٩٨} ^{١٩٩} ^{٢٠٠} ^{٢٠١} ^{٢٠٢} ^{٢٠٣} ^{٢٠٤} ^{٢٠٥} ^{٢٠٦} ^{٢٠٧} ^{٢٠٨} ^{٢٠٩} ^{٢١٠} ^{٢١١} ^{٢١٢} ^{٢١٣} ^{٢١٤} ^{٢١٥} ^{٢١٦} ^{٢١٧} ^{٢١٨} ^{٢١٩} ^{٢٢٠} ^{٢٢١} ^{٢٢٢} ^{٢٢٣} ^{٢٢٤} ^{٢٢٥} ^{٢٢٦} ^{٢٢٧} ^{٢٢٨} ^{٢٢٩} ^{٢٣٠} ^{٢٣١} ^{٢٣٢} ^{٢٣٣} ^{٢٣٤} ^{٢٣٥} ^{٢٣٦} ^{٢٣٧} ^{٢٣٨} ^{٢٣٩} ^{٢٤٠} ^{٢٤١} ^{٢٤٢} ^{٢٤٣} ^{٢٤٤} ^{٢٤٥} ^{٢٤٦} ^{٢٤٧} ^{٢٤٨} ^{٢٤٩} ^{٢٥٠} ^{٢٥١} ^{٢٥٢} ^{٢٥٣} ^{٢٥٤} ^{٢٥٥} ^{٢٥٦} ^{٢٥٧} ^{٢٥٨} ^{٢٥٩} ^{٢٦٠} ^{٢٦١} ^{٢٦٢} ^{٢٦٣} ^{٢٦٤} ^{٢٦٥} ^{٢٦٦} ^{٢٦٧} ^{٢٦٨} ^{٢٦٩} ^{٢٧٠} ^{٢٧١} ^{٢٧٢} ^{٢٧٣} ^{٢٧٤} ^{٢٧٥} ^{٢٧٦} ^{٢٧٧} ^{٢٧٨} ^{٢٧٩} ^{٢٨٠} ^{٢٨١} ^{٢٨٢} ^{٢٨٣} ^{٢٨٤} ^{٢٨٥} ^{٢٨٦} ^{٢٨٧} ^{٢٨٨} ^{٢٨٩} ^{٢٩٠} ^{٢٩١} ^{٢٩٢} ^{٢٩٣} ^{٢٩٤} ^{٢٩٥} ^{٢٩٦} ^{٢٩٧} ^{٢٩٨} ^{٢٩٩} ^{٣٠٠} ^{٣٠١} ^{٣٠٢} ^{٣٠٣} ^{٣٠٤} ^{٣٠٥} ^{٣٠٦} ^{٣٠٧} ^{٣٠٨} ^{٣٠٩} ^{٣١٠} ^{٣١١} ^{٣١٢} ^{٣١٣} ^{٣١٤} ^{٣١٥} ^{٣١٦} ^{٣١٧} ^{٣١٨} ^{٣١٩} ^{٣٢٠} ^{٣٢١} ^{٣٢٢} ^{٣٢٣} ^{٣٢٤} ^{٣٢٥} ^{٣٢٦} ^{٣٢٧} ^{٣٢٨} ^{٣٢٩} ^{٣٣٠} ^{٣٣١} ^{٣٣٢} ^{٣٣٣} ^{٣٣٤} ^{٣٣٥} ^{٣٣٦} ^{٣٣٧} ^{٣٣٨} ^{٣٣٩} ^{٣٤٠} ^{٣٤١} ^{٣٤٢} ^{٣٤٣} ^{٣٤٤} ^{٣٤٥} ^{٣٤٦} ^{٣٤٧} ^{٣٤٨} ^{٣٤٩} ^{٣٥٠} ^{٣٥١}

كما يشكل كذلك التباين في الأجور عاملاً للتحفيز على الهجرة حيث الحد الأدنى للأجور يفوق 3 إلى 5 % المستوى الموجود في دول المغرب العربي، على أن هذا الحد لا يحترم أحياناً من طرف المغرب العربي.

وفي بيان صحفي لمركز الجنوب لحقوق الإنسان بتاريخ 2006/08/19

خطورة تزايد عمليات الهجرة غير الشرعية التي لم تقتصر على الخريجين الشباب الجدد -

بالإحباط فور تخرجهم لعدم توافر فرص عمل- في القطاع العام والخاص،

والتوجه نحو الهجرة غير الشرعية، مما يعرضهم لخطر الاتجار بالبشر،

237- محمد نضيف، الهجرة بين الحديث وعوائق الاندماج، مرجع سابق، ص3.

Aymen Zohry, Attitudes of Egyptian youth towards migration to Europe, -238
prepared of international dimension on migration.

وعلى الرغم من أن الظروف الاقتصادية تشكل عاملا من العوامل الأساسية في التحفيز على الهجرة، إلا أن ذلك لا يفسر الظاهرة برمتها وهذا يعني أن قرار الهجرة تدفع إليه عوامل أخرى وهي

الهجرة غير الشرعية كالطوفان الذي يجرد الإنسان من وطنيته ويتوهم به حياة مستقرة، ومال، و...، ينظر إليه بنظرة تحقيق الآمال والبحث عن المال، طوفان يسلب شبابنا قوتهم وحياتهم، ويمكن إبراز العوامل الدافعة إلى ذلك فيما يلي:

- ### الفرع الثالث- عوامل النداء:

230

المستقبلية للاجئين، وبعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001م، عمد الاتحاد الأوروبي إلى تشديد منح تأشيرات الدخول لمواطني دول العالم الثالث، وخاصة من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، مما تركزاً جوهرياً لسياسته المتعلقة بالهجرة²⁴². هذه السياسات كانت لها آثار عكسية، حيث أجمت من وتيرة الهجرة غير الشرعية، وجعلت كلفتها باهظة بالنسبة للمرشح للهجرة، وهكذا أصبحت الهجرة مشروعاً مكلفاً واستثمار يقضي تعبئة مصادر للتمويل من أجل تحقيقه من قبل المهاجرين غير الشرعيين على أي عمل مهما كان مدلاً وصعباً لأنه في كل الحالات لا يقبل أن يرجع خاوي الوفاض.

وتجدر الإشارة هنا إلى وجود طلب نوعي على العمل في دول الاستقبال، هذا الطلب يستجيب وفقاً لمعايير كلفة تشغيل العامل ومرونته في قبول أعمال صعبة حسب احتياجات سوق العمل، وغالباً ما تكون هذه الأعمال مؤقتة ومنبوذة اجتماعياً، ويوفر المهاجرون كذلك ما يحتاجه القطاع غير المهيكل من عمال ذوي مهارات منخفضة. هذا بالإضافة إلى أن كثيراً من التقارير والدراسات تحذر من نقص العمالة في دول الاتحاد الأوروبي إذ ما استمرت سياسات التشديد على المهاجرين، حيث أشار الكتاب الصادر عن المفوضية الأوروبية حول سياسة الهجرة أن ظاهرة هجرة المجتمعات الأوروبية تسببت في خلق نقص في العمالة مقداره 20 مليون شخص في 2030م، لذا أوصى مؤلفو الكتاب باتخاذ إجراءات لتنظيم وتسيير الهجرة مستقبلاً، بحيث يصبح من حق الحاصلين على عقود عمل، والقادرين على العمل في القطاع الخاص، الحصول على تصريح إقامة مؤقتة، مشيرين في الوقت نفسه إلى أخطار "هجرة العقول على الدول الفقيرة"²⁴⁴.

242- GCIN، "The Impact of the 2001 September 11 Attacks on the Migration of Refugees from the Middle East and North Africa to Europe"، ص 295.

243- ناصر هويدي ثابت، الهجرة الخارجية طبيعتها ودوافعها وآثارها، مرجع سابق، ص 295.

244- fagues.philippe, how many migrants from, and to Mediterranean countries of the middle east and north Africa ? European university institute, euro-

7- المبادئ والقواعد لإعادة القبول على أساس شروط يتم ضبطها بصفة مشتركة، وتفعيل تعاون أكثر المتوسطين في مجال الوقاية و المقاومة المشتركة ضد شبكات المنظمات الإجرامية التي تسهم وتدعم الهجرة غير القانونية والإرهاب وتجارة²⁴⁶ المهربين.

8- تشجيع الانضمام إلى الاتفاقيات الدولية في هذا المجال وتطبيقها بصفة فعلية، وخاصة البروتوكول الإضافي لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة غير الوطنية والهادفة إلى منع وقوع ومعاينة تجار بالأشخاص وخاصة النساء و الأطفال الموقع في باليرمو بإيطاليا في 15 ديسمبر 2001²⁴⁷.

هذا، ورغم كل هذه الجهود للتنسيق والتعاون الأمني ومراقبة الحدود بين الدول المصدرة والمستقبلية للمهاجرين لتحسين ظروفهم السياسية والاجتماعية، إلا أن كثير من المراقبين يرون أن مجرد جهود محدودة وغير كافية البتة لتنظيم الهجرة غير الشرعية، وفي هذا الإطار يعتبر إعلان برشلونة نموذجاً جيداً لهذه الإستراتيجية، حيث بدأ التعاون الاقتصادي الأوروبي المتوسطي بمعاهدة برشلونة في 1995 بين 12 دولة أوروبية الخمسة عشرة - في ذلك الوقت - معاهدة تهدف في النهاية لإنشاء منطقة تجارة حرة بين تلك الدول بحلول عام 2010.

كما رجح وزراء أوروبيون أن يبدأ الاتحاد الأوروبي العمل بخطة محاربة الهجرة غير الشرعية باستخدام (البيانات والإحصاءات)، في الوقت الذي أفادت إحصاءات فرنسية بأن 19841 مقيم أجنبي غير قانوني في فرنسا عام 2005؛ أن قدره 26,7% من 2004. رافقت هذه الإحصاءات إعلان وزير الداخلية نيكولا ساركوزي الرئيس الحالي الفرنسي عن مشروع قانون يشجع على الهجرة المنتقاة معتبراً أن هذه الفكرة ستتصدى للهجرة غير النظامية باعتبارها عنصر عدم استقرار.

246 - شبكة المعلومات الدولية، الخطة الأوروبية لمحاربة الهجرة، 2006 www.chihab.net .

247 - ناصر حامد، إشكاليات الهجرة إلى الاتحاد الأوروبي، مجلة السياسة الدولية، العدد 159، 40، 2005، 190-191 .

2- تكثيف الجهود لتطوير جوازات ووثائق السفر على النحو الذي يجعلها مستوفية لأقصى ما يمكن من عناصر الحماية ضد التزوير، والتثبت من صحة هذه الجوازات وتأشيرات الدخول للحيلولة دون دخول الأشخاص إلى الدول بجوازات وتأشيرات مزورة.

3- منح تأشيرة الدخول ورخصة الإقامة، والالتزام بجميع الضوابط اللازمة للحفاظ على أمن الدولة.

4- تأكيد تبادل المعلومات بشأن تزوير الجوازات ووثائق السفر وتأشيرات الدخول والخروج، وتزويد المكتب العربي لمكافحة الجريمة بهذه المعلومات من خلال شعب اتصال مجلس وزراء الأمن الداخلي.

5- العمل على تأهيل موظفي الجوازات، وإحاطتهم بالظواهر الإجرامية التي يمتد نشاطها عبر الحدود ومناطق النشاط الإجرامي ومصادره، والوسائل المتبعة في اجتياز الحدود بالخفاء أو الحيلة أو التسلل، والتعاون مع الأجهزة الأمنية في الدول المضيفة والأجهزة التقنية الحديثة التي تساعدهم في أداء مهامهم.

6- دعوة الدول الأعضاء إلى الحد من الإقامة غير الشرعية على أراضيها من خلال تحديد طبيعة عمل الوافدين الأجانب والفترة الزمنية اللازمة لإثبات مهمتهم، والقيام بحملات تفتيش دورية مستمرة، وكذلك سد الثغرات التي تشجع على العمل والإقامة غير الشرعية، مع ضرورة التعاون والتنسيق بين الأجهزة والإدارات المختصة في البلدان العربية للقضاء على ظاهرة الإقامة غير الشرعية.

7- السعي في ظروف سياسية خاصة مع وصول حكومات يسارية أكثر اهتماما بالمعانة الاجتماعية إلى تسوية أوضاع هؤلاء المهاجرين السريين انطلاقا من بعض الشروط في ظل ما يسمى بنظام الحصص، وذلك لإدماجهم ضمن النسيج المجتمعي والتخفيف من معاناتهم داخل المجتمع الذي يقيمون فيه بشكل غير قانوني.

الفرع الثالث- تبادل المعلومات والخبرات على المستويين الوطني والعربي وعقد اتفاقيات التعاون:

1- دعوة الجهات المختصة في الدول الأعضاء إلى اتخاذ التدابير والإجراءات اللازمة للإسراع بتمرير المعلومات والأخبار المتعلقة بالجرائم العابرة للحدود، والتعاون مع الأجهزة الأمنية في الدول المضيفة والأجهزة التقنية الحديثة التي تساعدهم في أداء مهامهم.

2- الإشعار الفوري للمسؤولين عن أمن الحدود في الدول المجاورة عن حركات الجماعات والأفراد المشتبه بهم في المناطق الحدودية.

3- دعوة الجهات المعنية في الدول الأعضاء إلى تبادل المعلومات وتعزيز التنسيق فيما بينها بشأن العصابات المنظمة للهجرة غير الشرعية وخاصة البحرية منها، وعقد اللقاءات بين المسؤولين عن الموانئ في الدول الأعضاء لهذا الغرض، لتبادل الخبرات والمعلومات المتعلقة بأمن الموانئ والممرات البحرية.

4- دعوة الدول الأعضاء إلى ضرورة عقد اتفاقيات ثنائية أو متعددة الأطراف لسد كافة الثغرات في مكافحة التهريب والتسلل، وكذا دعوة المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب بتقديم الدعم للبرامج والمشروعات المرتبطة بمكافحة التهريب وتزوير الوثائق والمستندات.

خاتمة

إن ظاهرة الهجرة غير الشرعية ليست مسألة خرافية، بل باتت مكونا هيكليا مازالت الآليات المستخدمة

– التي سبق ذكرها – غير قادرة على تديره بشكل يحد من آثاره وانعكاساته سواء على دول المنبع أو الدول المستقبلية، وتبدو هذه الآليات ذات الطبيعة القانونية الأمنية لحد الساعة محدودة التأثير، ومن ثم فإن الحاجة إلى تطوير آليات جديدة لمواجهة هذه الظاهرة أصبحت واضحة. – في المجتمع المدني بأنها لا يمكن أن تكون فعالة إلا من خلال:

أولاً- إعادة تدبير ظاهرة الهجرة غير الشرعية برمتها، ويتعلق الأمر بتنفيذ الاتفاقيات المبرمة بين الدول فيما يتعلق بالهجرة، والتي تنص على تخصيص حصة من المهاجرين بصورة قانونية. المتوسطة المتقدمة، وعلى الرغم من محدودية هذه الحصة فإنها قد تشكل صمام أمان بالنسبة لتنظيم الهجرة والحيلولة دون تنامي الهجرة السرية.

ثانياً- علاوة على هذه الإجراءات الجزئية، فقد تبلورت قناعة مشتركة مضمونها أن محاربة الهجرة غير الشرعية على المدى الطويل مواجهة الأسباب التي تقود إليها، والتي يغلب عليها شرط الفقر وازدياد الفوارق وانسداد الأفق بسبب تنامي البطالة، ومن ثمة لا مناص من سياسة تنموية تمكن من خلق فرص العمل واحترام الكرامة الإنسانية، بحيث أن لا يبقى هذا الهدف ظرفيا وإنما يندرج ضمن إستراتيجية بعيدة المدى تتطلب إصلاحات عميقة على مستوى دول المنبع، ومساهمة مادية فعالة على مستوى الدول المتقدمة المستقبلية للحد من الهجرة السرية، وبصيغة أخرى فإن تحقيق هذا الهدف يتطلب تنمية مستدامة قائمة على مشاريع وإنجازات ملموسة، تسمح بتثبيت المواطنين في أماكن إقامتهم الأصلية، وفي

هذا السياق يمكن الإشارة إلى إعلان بارشلونة²⁵⁰ . الذي شكل مقارنة شمولية تحتاج إلى إرادة وانخراط
مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الإعلامية.

ثالثا- تفعيل دور المؤسسات الإعلامية وتوعية الرأي العام بمخاطر الهجرة غير الشرعية من خلال
الندوات والمؤتمرات وورش العمل والندوات.

قائمة المراجع:

- 1- المجلس القومي لحقوق الإنسان
- 2- إبراهيم احمد أبو القاسم، المهاجرون الليبيون في البلاد التونسية، مؤسسة عبد الكريم، ب. ج.
- 3- إبراهيم جلال الدين وآخرون، أثر تهريب المهاجرين غير الشرعيين، تجارب جمهورية السودان، ج. 1
2004
- 4- أحمد علي إسماعيل، أسس علم السكان و تطبيقاته الجغرافية ، دار الثقافة والنشر و التوزيع، القاهرة،
1997.
- الشيخ الإمام محمد بن أبي بكر الرازي ، مختار الصحاح، دار الحديث ، القاهرة ، 2003 .
- 5- المجلس القومي لحقوق الإنسان، GCIN، المجلس القومي لحقوق الإنسان، القاهرة، 2004.
- 6- تميم ضاحي خلفان، آثار الأمنية لظاهرة تهريب المهاجرين غير الشرعيين، جامعة نايف العربية، السعودية،
2004 .
- 7- الحسن بوقنطار، آليات مواجهة الهجرة السرية، عن موقع www.aljazeera.net .
- 8- ربيع كمال كردي صالح، الأبعاد الاجتماعية والثقافية لهجرة المصريين الريفيين إلى إيطاليا - ليبيا
أنثروبولوجية في قرية تطوان بمحافظة الفيوم، رسالة دكتوراه، قسم علم الاجتماع، جامعة عين الشمس، مصر.
- 9- الرفاعي الطاهر فلوس، التصدي لظاهرة تهريب المهاجرين غير الشرعيين: الخطط المقارنة والتعاون العربي،
قسم البرامج التدريبية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2004 .
- 10- شبكة المعلومات الدولية، الحطة الأوروبية لمحاربة الهجرة، 2006 .
www.chihab.net
- 11- المجلس القومي لحقوق الإنسان - ليبيا، ليبيا، 2006 /08/19
www.southouline.org .

250- هذا الإعلان كان تنويجا لمعاهدة برشلونة لعام 1995 في 12 كانون الأول 1995
الاتحاد الأوروبي الخمس عشرة، بهدف إنشاء منطقة تجارة حرة بين تلك الدول بحلول عام 2010
لدول جنوب البحر الأبيض المتوسط، ونتيجة لذلك طرح الاتحاد الأوروبي برنامجه الأول للمعونة والتعاون المعروف باختصار بـ "مخطط"
لتطوير الوضع الاقتصادي في دول المتوسط ودفع عمليات التنمية الاقتصادية.

- 12- الله عبد الغني غانم، المهاجرون دراسة سوسيوانثروبولوجية، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث 2002.
- 13- عبد الوهاب الرامي، المعهد العالي للإعلام و الاتصال، المغرب، عن موقع www.aljazeera.net.
- 14- علي عبد الرزاق جلبي، علم اجتماع السكان، دار النهضة العربية بيروت، 1984.
- 15- عمر معن خليل، الآثار الاجتماعية لظاهرة تهريب المهاجرين غير الشرعيين، جامعة نايف العربية للعلوم www.aljazeera.net 2004 .
- 16- فتحي محمد أبو عيانة، دراسات في علم السكان، دار النهضة العربية، بيروت، 1985.
- 17- محمد حسين صادق حسن ، الهجرة الخارجية وآثارها على البناء الطبقي ، دراسة ميدانية على قريتي خزام و العيايشا بمحافظة قنا ، رسالة ماجستير، قسم علم الاجتماع ، كلية الآداب جامعة جنوب الوادي ، 1998.
- 18- محمد نضيف، الهجرة السرية وتفشي ظاهرة الزواج المختلط، مداخلة بندوة حول الزواج في العلاقات www.aljazeera.net .
- محمد نضيف، الهجرة بين الحاجيات وعوائق الاندماج، عن موقع www.aljazeera.net
- 19- محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د. .
- 20- ناصر حامد، إشكاليات الهجرة إلى الاتحاد الأوروبي، مجلة السياسة الدولية، العدد 159 40 2005.
- 21- www.aljazeera.net 2001
- والبحوث حول الهجرة، عن موقع www.aljazeera.net
- 22- .ت، ترجمة راشد البراوي، مشكلات السكان، مكتبة الأنجلو المصرية، 1969.
- 23- Aymen Zohry, Attitudes of Egyptian youth towards migration to Europe, prepared of international dimension on migration.
- 24- khachani.Mohamed, migration, transfert et développement au Maroc, institut universitaire euro péan, Italie, 2005.
- 25- L'annuaire de la méditerranée 1996 et 1997 .
- 26- www.islamonline.net .